أزمة الأحزاب في الانتخابات المحلية لبلدية الناصرة

حسن أمارة*

تشكّل انتخابات السلطات المحلية ساحة عمل سياسية مركزية لدى المواطنين العرب داخل دولة إسرائيل؛ وذلك أنّها حيّز تأثير ممكن للمواطن العربي في المشاركة واتخاذ القرارات على المستوى المحلي، وهذا نابع من جدلية العلاقة مع الدولة التي تعرّف نفسها دولة يهودية بالأساس، وتتّبع سياسة تهميش ممنهَج للمواطنين العرب على نحوٍ يجعلهم خارج دائرة التأثير السياسي العام، فتشكل انتخابات السلطات المحلية المتنفَّسَ الوحيد لهذا المواطن ليشارك وليشعر أنه صاحب تأثير ومتخِذ قرار .

هذه الوضعية تنبع -في الأساس- من تعريف "الحكم المحلي"؛ فعلى الرغم من أنه الذراع المنفّذ لسياسة "الحكم المركزي" (الحكومة) في مجال تقديم الخدمات على النطاق المحلي، إلا أنه يتمتع بنوع من الاستقلالية لحقيقة كونه مُنتخَبًا من قبل السكان المحليين في كل بلدة وبلدة، ولذا تدأب الأحزاب على أن تكون صاحبة تأثير، وعلى أخذ دَوْر في العملية الانتخابية المحلية .

تمثّل الأحزاب الشكلَ والإطار المناسبَيْن لإمكانية تعبير المواطنين عن آرائهم وتحديد سلّم أولويّاتهم لوضع البرامج والخطط المناسبة لإدارة شؤونهم؛ فباستطاعة الحزب تنظيم مجموعة من المواطنين ذوي الأهداف والمصالح المشتركة النابعة عن مواقف وآراء متقاربة، وهو ممّا يجعلهم قادرين أن يتحركوا على نحوٍ جماعي أكثر صوْبَ تحقيق الهدف المرجوّ. وفي هذه الحالة، يبقى السؤال المحوري: ما هو دور الأحزاب العربية والحركات السياسية الناشطة داخل الأقلية الفلسطينية في الانتخابات المحلية؟ هل استطاعت هذه الأحزاب أن تبني مجموعات محلية ذات تأثير فعلي على حياة المواطنين؟ هل مشاركتها

في انتخابات السلطات المحلية تعود عليها بالفائدة -محلّيًا أو قُطْريًّا-، فيزيد من إمكانية تحقيق أهدافها؟ هل لديها البرامج الحقيقية التي يمكن أن تساهم في تطوير المجتمع وحشده حول القضايا الجماعية والوجودية الحقيقية، أم هو مجرد صراع مناصب وامتيازات؟ هل لهذه الأحزاب القدرة الفعلية على مواجهة القوى المحلية المبنية على أساس عائلي وحمائلي وطائفي؟ وما هو دور هذه الأحزاب الحقيقي في تسييس معركة الانتخابات المحلية؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تَطرح أمام الأحزاب تحدّيات جِدّيّة وتحتّم عليها من باب المسؤولية التفكيرَ في حلول وخطط لهذه التحديات.

إن المدخل الرئيسي للتعامل مع هذه المعضلات يتمحور -في نظري- حول قدرة الأحزاب في محاربة العائليّة والجهويّة والطائفيّة وفي ذات الوقت تسييس المعركة الانتخابية المحلية، كنقاط محورية لبناء وعي سياسي اجتماعي جماعي، وكركيزة لمحاربة ظواهر التشرذم والانقسامات داخل مجتمعنا .

إنّ مراجعة تاريخية لانتخابات السلطات المحلية تُظهر لنا أن القوى المحلية والقوائم العائلية أو الحاراتية (وحتى الطائفية) استطاعت -على نحوٍ بالغٍ- أن تتصدر المشهد وأن تضبط إيقاع العملية الانتخابية. إذ استطاعت هذه الأطراف أن تكون لها الكلمةُ الأولى في تحديد المرشحين للرئاسة وقوائم المرشحين للعضوية والائتلافات والتحالفات، قبل المعركة الانتخابية وبعدها، واستطاعت هذه القوى أن تفرض هيمنتها وأَجِنْدتها كذلك على الأحزاب والحركات، وأصبحت الاعتبارات الشخصية والفئوية سيدة الموقف، ولنا في انتخابات الناصرة المثال الأكبر.

اعتقدنا أن المعركة الانتخابية في الناصرة هي معركة سياسية بين قوى وحركات سياسية تتنافس في ما بينها على أَجِنْدة سياسية وبرامج لكيفية خدمة المواطن، ولكن سرعان ما تبددت هذه "الأحلام" وانكشف زيفها، بدءًا بالصراع الذي حصل داخل الجبهة وانشقاق علي سلاّم عنها الذي أصبح في ما بعد رئيسَ البلدية –وذلك بعد ان صممت الجبهة على إعادة ترشيح رامز جرايسي على الرغم من المطالبات داخل الحزب بتجديد الدماء وطرح مرشحين جدد للانتخابات، وقد سبق انسحابَ علي سلاّم من الجبهة انشقاقٌ آخَر بخروج مجموعة شبابية من داخل الجبهة طرحت قائمة عضوية جديدة، هي "قائمة شباب

التغيير". إن هذه الانشقاقات -في اعتقادي- تعكس حدة الأزمة داخل الجبهة وعدم قدرتها على التجدد وإيجاد أساليب عمل جديدة وفرز قيادة جديدة وشابة، وإن اعتمادها على مرشح أمضى أكثر من 24 عامًا في منصبه يعكس -في رأيي- صراعات وتنافسات داخلية لأَجِنْدة لا علاقة لها بتسييس المعركة الانتخابية أو لخدمة المواطن، وهو ما يعني انشغالها بشأنها الداخلي على حساب الهمّ العامّ، وهنا ينعكس أحد المؤشرات لأزمة الأحزاب في عدم قدرتها على تجديد نفسها وملاءَمة كياناتها للمستجدات السياسية والاجتماعية .

لا تنطبق هذة المعضلة (عدم القدرة على تسييس المعركة الانتخابية) على الجبهة فقط، وإنّما هي ميزة كانت سائدة وبارزة في الانتخابات المحلية في الناصرة؛ فالحركة الإسلامية (أو ما كان يُعرف بـِ "الموحدة") انقسمت على نفسها، وانحسر تمثيلها انحسارًا شديدًا بعد أن كانت القوةَ الثانية في المجلس البلدي والمنافسَ القوي للجبهة، وهذا كان أيضًا نتيجة صراعات داخلية لا علاقة لها بالضرورة بالهمّ العامّ. وليس التجمع بأفضل من هذا، بأمارة عدم قدرته على خوض الانتخابات بصفته الحزبية، إذ اختار تشكيل قائمة أهلية. وكذلك حصول مرشحة قائمته التحالفية على نسبة ضئيلة من الأصوات للرئاسة في الجولة الأولى، وتحوُّله وتأييده لمرشح قائمة محلية في الجولة الثانية .

إن هذه الوضعية، وعدم قدرة الأحزاب على التجدد، ووجود انقسامات وانشقاقات داخلها وصراعات بين أعضائها، مَرَدُّها إلى حالة ترهّل وضعف تنظيميّين، وعدم قدرتها على اجتذاب قطاعات جديدة، واعتمادها على أيقونات جاهزة بدل فرز قيادات جديدة شابة قادرة على التغيير وضخّ روح جديدة في جسم الأحزاب المهترئ. إن عدم قدرة الأحزاب على تسييس المعركة الانتخابية المحلية يكمن في إخفاقها بإقناع الناس أن تحصيل المطالب الفردية يتأتى من خلال إحقاق الحقوق الجماعية وأن الهمّ اليوميّ والخدماتيّ لا ينفصل عن الهمّ الوطنيّ السياسيّ العامّ. وقد أخفقت الأحزاب جميعها في أخذ دورها على نحوٍ جِدّيّ وطرح البديل العقلاني الحديث لمواجهة كل قوى العائلية والتشرذم المجتمعي وانقساماته الحمائلية والطائفية، حتى إنه يمكن القول إن هذه الأحزاب -وفي حالة الناصرة على وجه التحديد-

فشلت في مواجهة فرد واحد يفتقر إلى مرجعية سياسية حزبية أو هيكلية تنظيمية واضحة، استطاع خلال فترة قصيرة أن يحصد عدد أصوات كبيرًا والفوز برئاسة البلدية، وعدد أعضاء هو الثاني من بين الكتل في المجلس البلدي -وهنا ثمّة حاجة إلى التوقف وإجراء بحث أعمق لدراسة أنماط التصويت دراسة علميّ ودقيقة لا يمكن هنا تبيان أسبابها .

يعكس عدم قدرة الأحزاب على إقناع الناس أن همومهم اليومية والحياتية لا تنفصل عن همومهم الوطنية والسياسية ورضوخها للاعتبارات الحمائلية والحاراتية والطائفية، يعكس جانبًا من ضعفها في القيادة ومواجهة التحدّيات في مجال السلطة المحلية، وهو ما يدعونا جميعًا إلى إعادة قراءة ما جرى بصورة متزنة، ويحتّم علينا العمل وبذل الجهود الكبيرة لتخطّي هذه الأزمة بغية إعادة الهيبة والجِدّيّة للعمل السياسي والوطني ولسلوك الأحزاب في السلطات المحليّة .

وفي ظل الأوضاع السياسية والاجتماعية التي يعيشها الفلسطينيون في إسرائيل، يصبح مطلب بناء إستراتيجيةٍ وطنية جامعةٍ تكونُ السلطاتُ المحلية أداةً فعلية لتنفيذها ولبناء قيادة حقيقية ذات بوصلة وطنية ورؤية واضحة وصحيحة لخدمة مجتمعنا، يصبح هذا المطلب مَهمّة ملحّة جدًّا.

* **حسن أمارة**، طالب في مسار البحث في العلوم السياسية – جامعة حيفا.